تنويع مصادر تمويل التعليم
تعزيز الكفاءة والاستدامة

الدكتور ناصر بن راشد المعولي
كلية الدراسات المصرفية والمالية

الأهداف العامة للعرض

الوقوف على الإطار المفاهيمي لمصطلح تنويع مصادر تمويل التعليم.

تسليط الضوء على أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم.

تطوير آليات جديدة لتمويل قطاع التعليم وتوفير مصادر تمويل مستدامة له.

المحاور الرئيسية

المقدمة

- يعد التعليم قاطرة التنمية البشرية لأي مجتمع و هو أحد عوامل النمو الاقتصادي و يتطلب التعليم الجيد تخصيص موارد مالية كافية لسد احتياجاته و الوفاء بمتطلبات جودة التعليم.

- تشير العديد من الدراسات إلى تزايد نفقات التعليم وتكاليفه سواء في الدول النامية أو المتقدمة ؛ وذلك نتيجة تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم.

- يعد تحدي تمويل التعليم اليوم من التحديات الرئيسة في السلطنة نتيجة التوجه الحكومي لتخفيض النفقات العامة لمواجهة التحديات الاقتصادية.

- لضمان كفاءة وجودة التعليم بات من الضروري إيجاد مصادر تمويلية مبتكرة لتمويل التعليم لتخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة.

المحور الأول

حقائــق و أرقـــام

تحديات التعليم

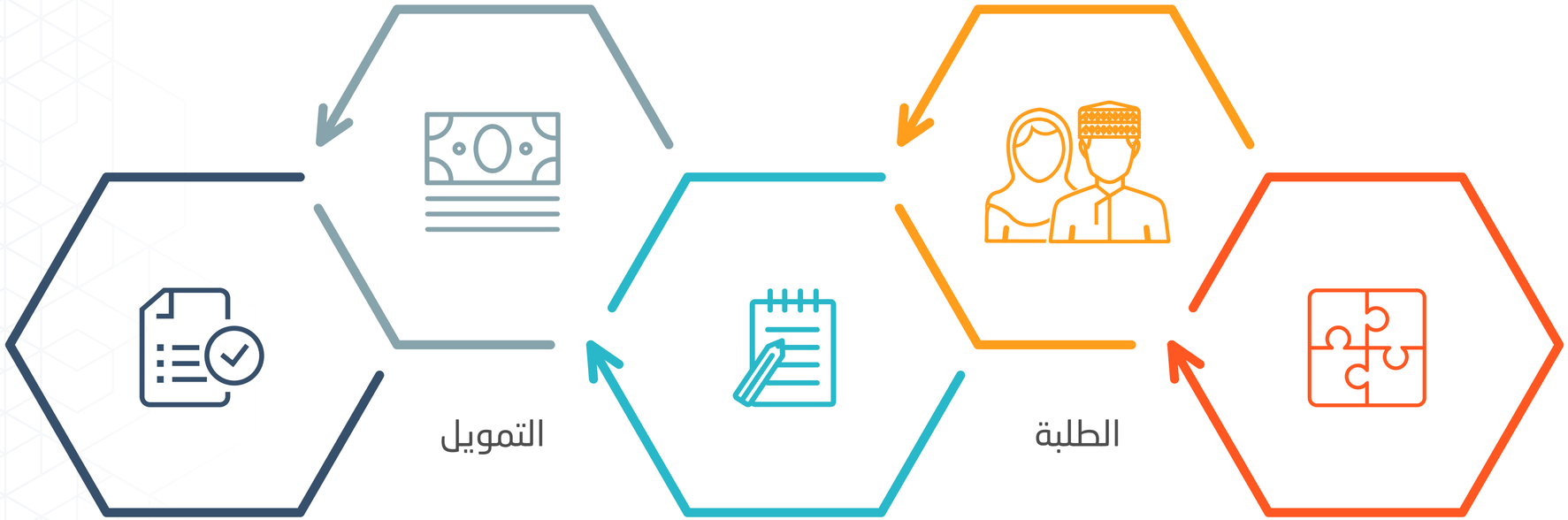

المصدر: ندوة التعليم، كلية الدفاع الوطني (مارس ٢٠١٧)

الإيرادات الحكومية ٢٠١٩م

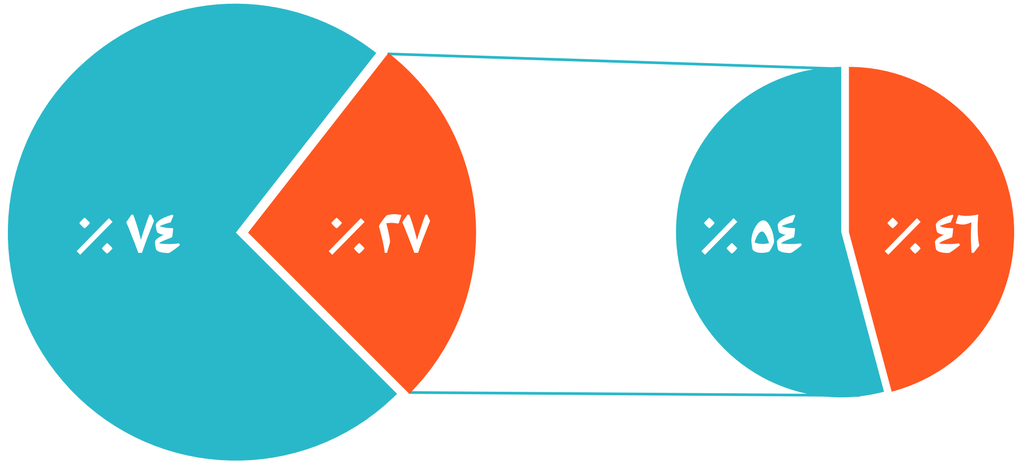

المصدر: بيانات موازنة ٢٠١٩م

الدين العام الحكومي ٢٠١٩م

- ارتفاع الدين العام الى (١٤,٦) مليار ريال عماني.

(لايشمل ديون الشركات الحكومية).

- يشكل الاقتراض الخارجي مانسبته (٧٥ ٪) من إجمالي الدين العام.

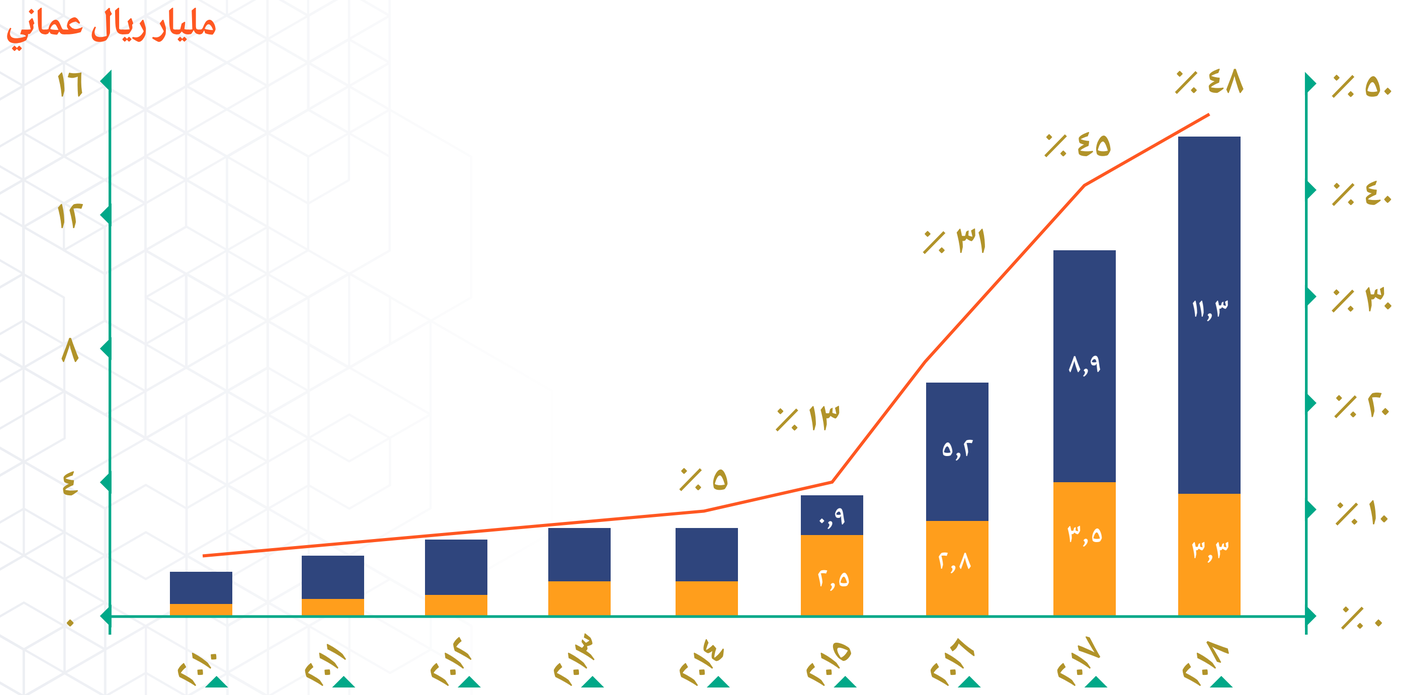

المصدر: بيانات موازنة ٢٠١٩م

كلفة خدمة الدين العام ٢٠١٩م

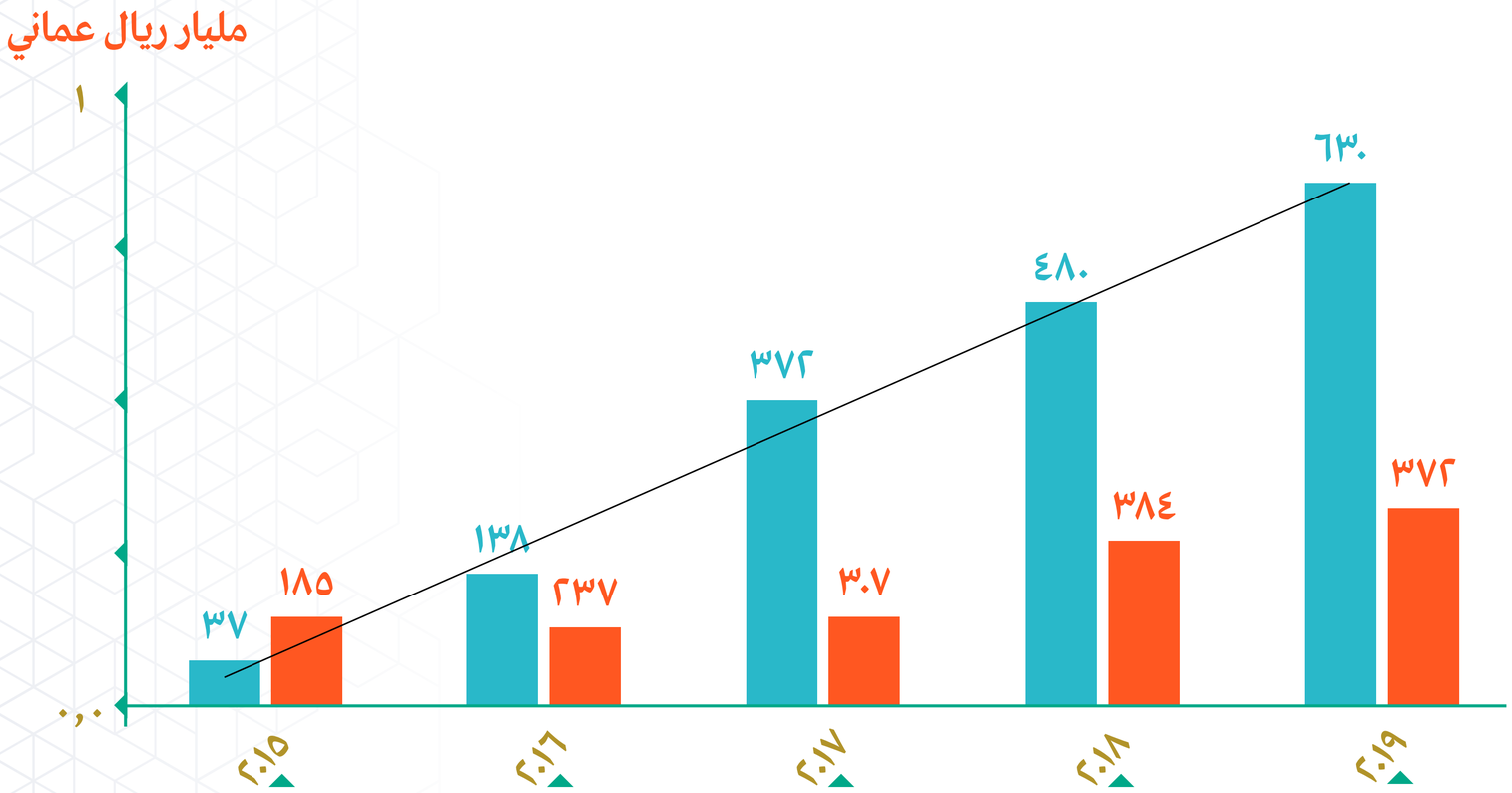

أقساط القروض المستحقة

كلفة خدمة الدين العام

المصدر: بيانات موازنة ٢٠١٩م

تطور الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ومعدلات التغير خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠١٧م)

مليار ريال عماني

(٪)

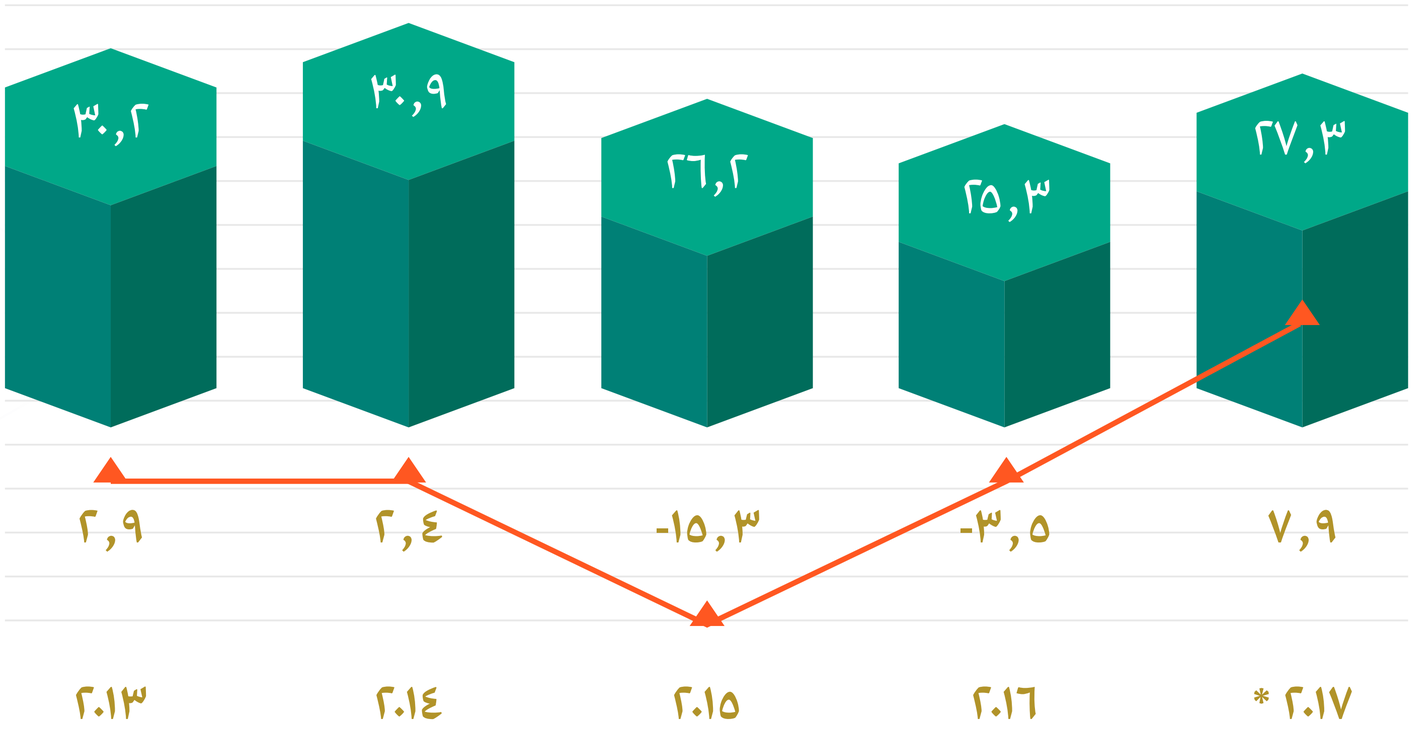

المصدر: المركز الوطني للاحصاء والمعلومات، النشرة الاحصائية الشهرية.

* أولي

نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي وجملة الإنفاق الحكومي

البيان	٢٠١١ م	٢٠١٢ م	٢٠١٣ م	٢٠١٤ م
نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي	٤,٤	٤,٧	٥,٠	٦,٣
نسبة الإنفاق على التعليم من جملة الإنفاق الحكومي	١٠,٨	١٠,٣	١٠,٧	١٣,١

المصدر : الحسابات الختامية السنوية وزارة المالية + بيانات المركز

نسبة المصروفات السنوية على الخدمات العامة من إجمالي الإنفاق العام (٢٠١٥ - ٢٠١٧م)

البيان	٢٠١٥ م	٢٠١٦ م	٢٠١٧ م*	٢٠١٨ م*
التعليم	١٤,٨	١٥,٨	١٦,٥	١٦,٨
الصحة	٦,١	٦,٢	٧,١	٩,٦
الإسكان	٧,٥	٧,٣	٩,٤	٧
الضمان والرعاية الاجتماعية	٤,١	٣,٤	٣,٩	٤,٦
إجمالي الحصة منسوبة إلى إجمالي الإنفاق العام	٣٢,٥	٣٢,٧	٣٦,٩	٣٨

العرض والطلب على التمويل

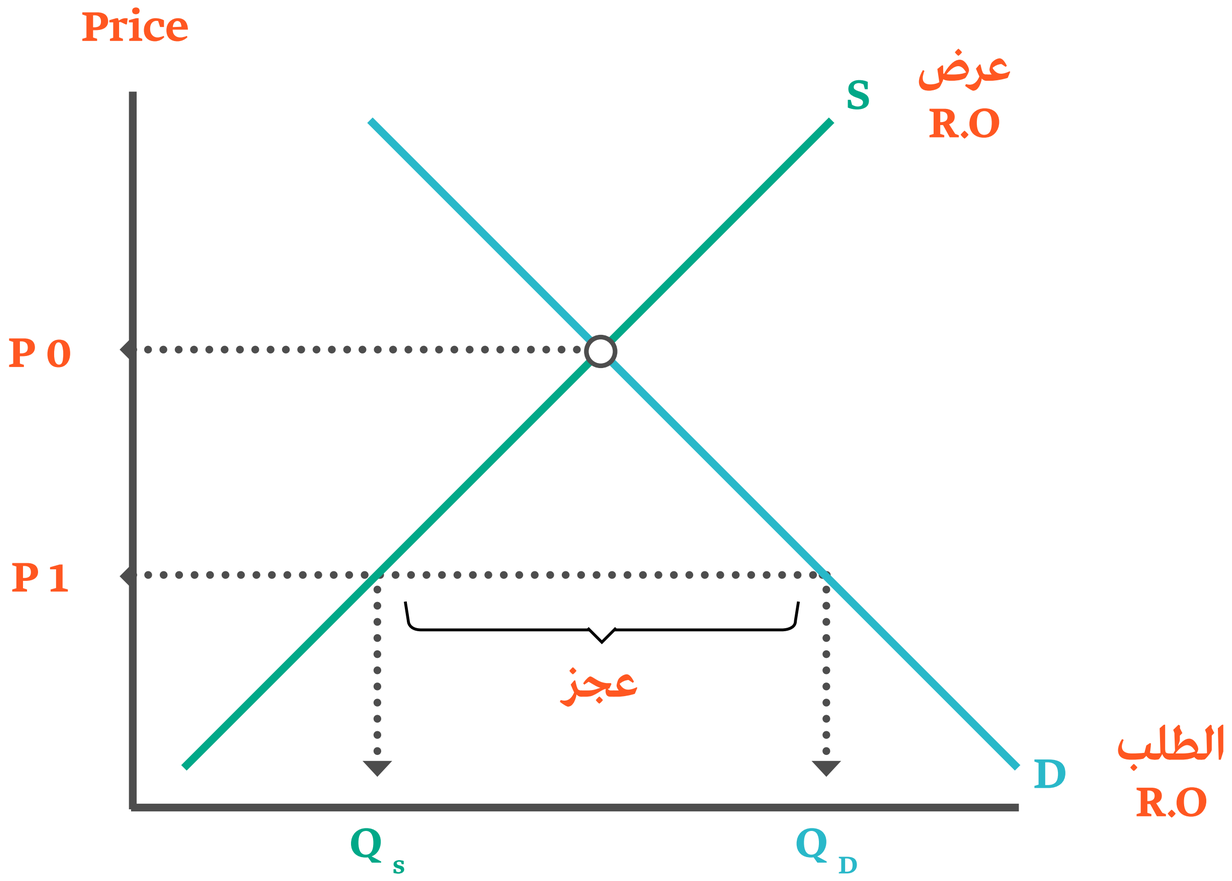

المحور الثاني

الإطار المفاهيمي
لتنويع مصادر تمويل التعليم

مفهوم تمويل التعليم

التمويل

مجموعة الموارد المالية اللازمة للإنفاق على العمليات التعليمية للمؤسسات التعليمية المختلفة لتحقيق أهدافها وإدارتها بكفاءة عالية .

الأساليب التمويلية للتعليم

التمويل العام

المصدر التقليديولتمويل التعليم، هو أن تتحمل الدولة تمويل التعليمودفع تكاليف العملية التعليمية كاملة.

التمويل الخاص

يتمثل في تحمل الطلابوأوعائلاتهم دفع تكاليف تعليمهم في المؤسسات التعليمية.

التمويل المختلط

صيغة تمويلية تجمع بين التمويل العام والتمويل الخاص للتعليم، بحيث تتكفل الدولة والمجتمع بمؤسساته بتوفير الخدمات التعليمية وقيام الفرد بدفع رسوم معينة مقابل هذه الخدمات.

العوامل المؤثرة في تمويل التعليم

التكلفة والعائد

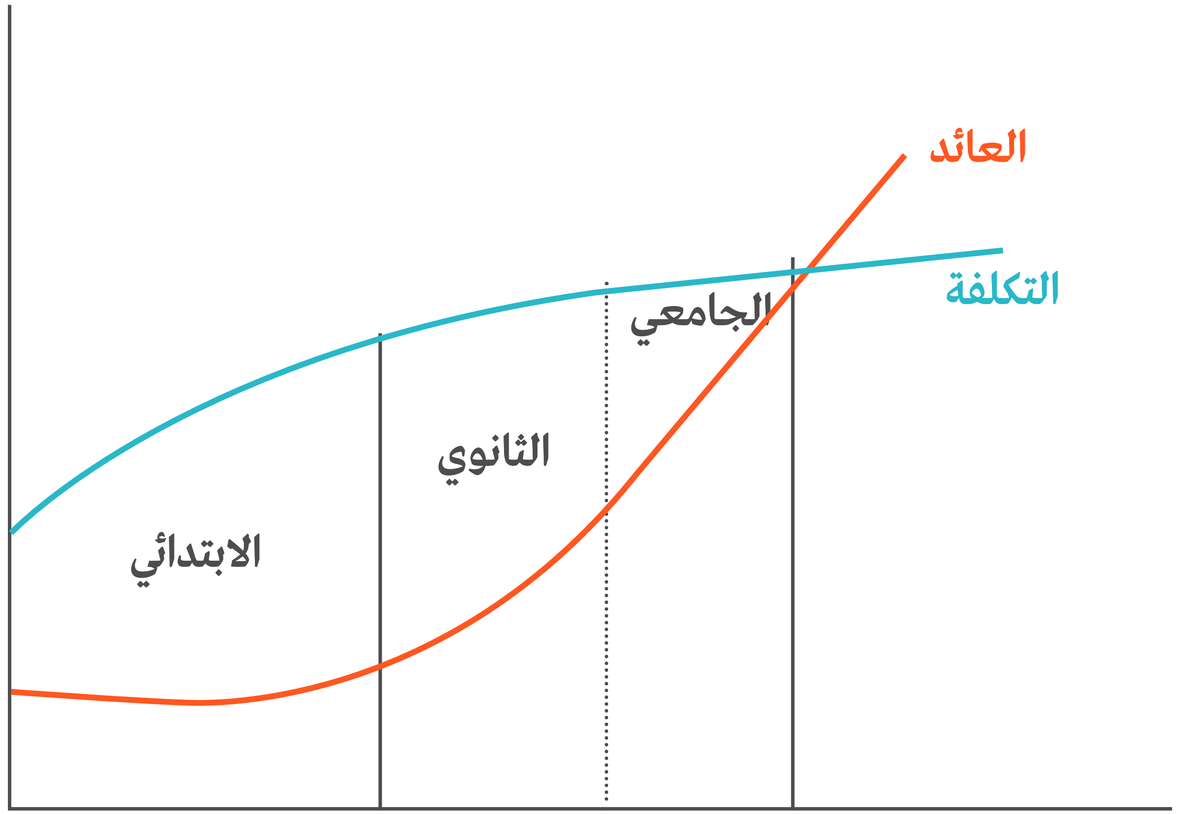

مراحل الدراسة

المصدر: Todaro & Smith ٢٠١٢

المحور الثالث

تمويل التعليم
بالسلطنة وتحدياته

الوضع الحالي لتمويل التعليم في السلطنة

التوزيع النسبي للطلبة المقيدين بالتعليم العالي على المؤسسات الحكومية والخاصة

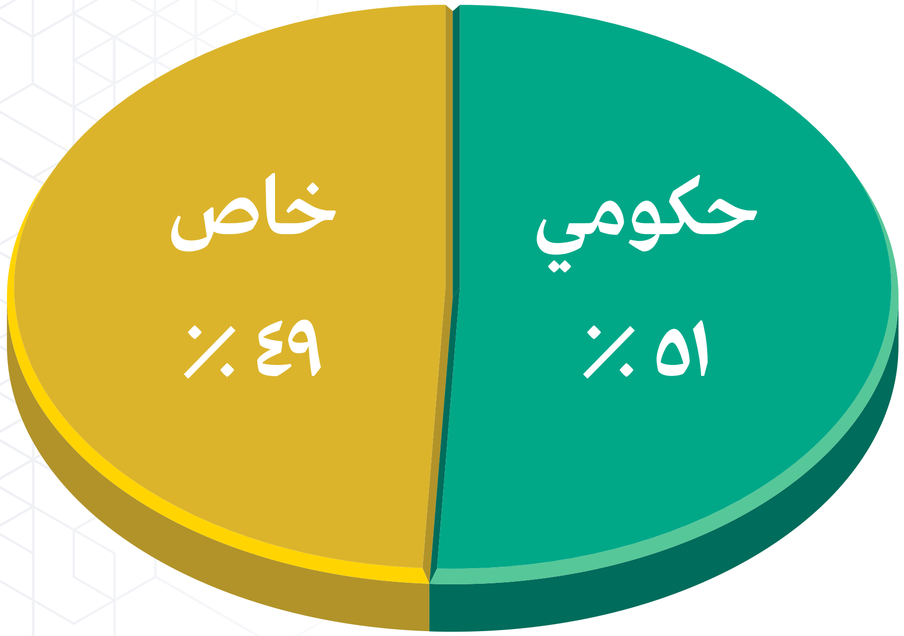

المصدر: مركز القبول الموحد

الوضع الحالي لتمويل التعليم في السلطنة

الحكومة هي المصدر الوحيد لتمويل التعليم في المؤسسات الحكومية.

الحكومة داعم رئيسي للمؤسسات التعليم الخاصة.

نظام تمويل التعليم الحكومي متنوع ومختلف بين عدة جهات.

يتم التمويل من خلال الأسلوب التفاوضي مع وزارة المالية.

معوقات التمويل في سلطنة عمان

تحديات المؤسسات التعليمية	تحديات قطاع التعليم	تحديات عامة
ضعف منظومة الأداء والقياس	التكامل بين التعليم العالي والتعليم قبل الجامعي	اتجاه تخفيض الإنفاق الحكومي
التركيز على المدخلات	التنافس بين الكليات والجامعات	تنافس على توزيع الموارد المالية العامة
الإدارة والقيادة	غيرها من التحديات	محدودية التمويل الخارجي
استقطاب الهيئات التدريسية المتميزة		ضعف مشاركة القطاع الخاص
المنافسة الدولية في ضوء مهارات الوظائف ومتطلبات سوق العمل الراهنة والمستقبلية.		غيرها من التحديات
غيرها من التحديات		

معوقات التمويل في سلطنة عمان

تخفيض النفقات الحكومية

تنويع مصادر التمويل

المحور الرابع

التوصيات والمقترحات

مقترح: إطار تمويلي متكامل

تأسيس إطار تمويلي متكامل تحت مظلة مجلس التعليم

الأسس العامة:

- توفير الموازنات و الدعم الحكومي للمؤسسات التعليمية وآليات توزيعها يكون من مسؤولية مجلس التعليم فقط (بالتنسيق مع وزارة المالية والمجلس الأعلى للتخطيط).

- إنشاء لجنة تنفيذية تحت مظلة مجلس التعليم تعنى بتنويع مصادر تمويل قطاع التعليم بعضوية الجهات المعنية من الحكومة ومؤسسات التمويل المختلفة.

- موازنة عملية الإنفاق بين الإنفاق على التعليم المدرسي والتعليم العالي.

محاور الإطار التمويلي المتكامل:

أولاً: الحكومة

- تخصيص الموارد المالية لنظام التعليم بالأسلوب المعياري (وليس التفاوضي) بناء على أسس ومعايير موحدة ومتعارف عليها تستند إلى مؤشرات الأداء.
- دراسة دمج بعض من مؤسسات التعليم العالي الخاص و تقديم حوافز للدمج.
- إجازة المؤسسات التعليمية لمزاولة أنشطة تجارية واستثمارية داخل السلطنة و خارجها.
- حث المؤسسات التمويلية العاملة في السلطنة على توفير التمويل اللازم للمؤسسات التعليمية والطلبة بشروط ميسَّرة.
- الأخذ بنمط اللامركزية في إدارة مؤسسات التعليم.
- وضع دراسة متكاملة لخصخصة الجوانب التشغيلية في المؤسسات التعليمية الحكومية التي يمكن إدارتها من القطاع الخاص.
- إصدار التشريعات اللازمة للوقف التعليمي والهبات والسهم التربوي .

أولاً: الحكومة

- ما زال تمويل الجامعات والكليات الخاصة يعتمد على البنوك، ولتجنُّب ارتفاع فائدة الإقراض ولتنويع مصادر التمويل، على الحكومة دعم وتشجيع التوجُّه إلى صُوَر مختلفة من التمويل غير البنكي مثل: التمويل بالأسهم عند تأسيس المؤسسة التعلمية أو بزيادة رأسمالها، ومن خلال السندات بأنواعها والصكوك، والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق وصناديق الاستثمار بأنواعها، وشركات رأس المال المخاطر وشركات التمويل العقاري والتمويل الجماعي عبر الإنترنت وغيرها.
- تشجيع المؤسسات التعليمية كافة على إصدار «خطة الاستدامة المالية» الخاصة بها، على أن يتم متابعتها من قبل مجلس التعليم أو وزارة التعليم العالي.
- استحداث نظام المساءلة للمؤسسات التعليمية من خلال أدائها في استخدام الموارد العامة.

ثانياً: المؤسسات التعلمية

- مراجعة البرامج والمؤهلات الأكاديمية لتكون أكثر جاذبية وموائمة لمتطلبات سوق العمل .
- التوسع في تقديم مسارات التعليم: التعليم عن بعد والتعليم المسائي والتعليم الموازي والتعليم بفترات.
- استثمار أكثر لكفاءة مستلزمات التعليم العالي من أجهزة ومبانٍ.
- استقطاب الطلبة الدوليين.
- تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية.
- ممارسة أنشطة إنتاجية.
- إنشاء صناديق القروض الطلابية.

ثالثاً: القطاع الخاص

- تعزيز الاستثمار في القطاع التعليمي.
- تمويل البحوث العلمية والمراكز البحثة المتخصصة.
- إنشاء صناديق استثمارية خاصة لقطاع التعليم.
- تقديم قروض دراسية حسنة (بدون فائدة) للطلبة المحتاجين في مؤسسات التعليم العالي.
- تقديم القروض المُيَسَّرة لمشاريع المؤسسات التعليمية.

رابعاً: القطاع الأهلي

- التبرعات و الهبات.
- الوقف التعليمي.
- الجمعيات و المنتديات التعليمية.

الخاتمة

الخاتمة

- تحدي تمويل التعليم هو تحدي عالمي متغير.
- إشكالية تمويل التعليم تأتي من خلال محاولة الجمع بين متغيرين متباعدين: «الطلب المتزايد على التعليم» و «شح الموارد المالية».
- الحكومة لم تعد المسؤولة وحدها عن تحقيق الاستدامة المالية في قطاع التعليم.
- تحقيق الاستدامة المالية في قطاع التعليم مشروط بقيم ثلاثة: التعاون و الشراكة و الالتزام.
- موضوع استدامة تمويل المؤسسات التعليميّة في السلطنة من المواضيع الاستراتيجية التي يقترح أن تكون ضمن «الأولويات الوطنية».
- تطبيق « الإطار التمويلي المتكامل» يحتاج إلى عدد من ممكنات النجاح.
- من أساسيات تمويل التعليم أن ينظر للتعليم من منظور يجمع بين مفهوم كونه خدمة ، فإنه كذلك استثمار.

شكراً لحسن استماعكم